الأمم المتحدة

TD

مؤتمر الأمم المتحدة
للتجارة والتنمية

Distr.
GENERAL

TD/B/COM.3/66
10 December 2004

ARABIC
Original: ENGLISH

مجلس التجارة والتنمية
لجنة المشاريع وتيسير الأعمال التجارية، والتنمية
الدورة التاسعة
جنيف، ٢٢-٢٥ شباط/فبراير ٢٠٠٥
البند ٦ من جدول الأعمال المؤقت

تقرير مرحلي عن تنفيذ توصيات اللجنة المتفق عليها في دورتها الثامنة

من إعداد أمانة الأونكتاد

موجز تنفيذي

جـــاء، في جملـــة أمور، في المذكرة المقدمة بشأن "تحسين أداء وهيكل الآلية الحكومية الدولية للأونكتاد" (TD/B/EX(24)/L.1)، التي أقرها مجلس التجارة والتنمية من جديد في دورته التنفيذية السادسة والعشرين في ١٠ نيسان/أبريل ٢٠٠١، أنه: "اعتباراً من الدورة الثانية لكل لجنة، يُستخدم اليوم الخامس للدورة من أجل استعراض تنفـــيذ الدول الأعضاء والأمانة للنتائج التي أسفرت عنها الدورات السابقة فيما يتعلق بالسياسة العامة، بناء على الوثائق التي أعدتها الأمانة". وتبعاً لذلك، أعدت الأمانة هذا التقرير الذي يتضمن معلومات عن تنفيذ ما اعتُمد في الدورة الثامنة للجنة المشاريع وتيسير الأعمال التجارية والتنمية من مقررات ومن استنتاجات متفق عليها موجهة إلى الأونكتاد. ويتناول التقرير ثلاثة مجالات رئيسية هي: القدرة التنافسية لمؤسسات الأعمال الصغيرة والمتوسطة الحجم، وتيسير النقل والتجارة، واستراتيجيات التجارة الإلكترونية من أجل التنمية.

(A) GE.04-53388 010205 010205

المحتويات

	الفقـــــرات	الصفحة
أولاً- في ميدان تحسين القدرة التنافسية للمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم عن طريق تدعيم القدرة الإنتاجية	١ -٢١	٣
ثانياً- في مـــيدان تحقيق كفاءة النقل وتيسير التجارة بغية تحسين اشتراك البلدان النامية في التجارة الدولية	٢٢-٤٧	٦
ثالثاً- في ميدان تسخير استراتيجيات التجارة الإلكترونية من أجل التنمية	٤٩-٧٣	١٢

١- احتوى تقرير لجنة المشاريع وتيسير الأعمال التجارية والتنمية عن دورتها الثامنة (TD/B/COM.3/64) على عدد من التوصيات الموجهة إلى الأونكتاد باتخاذ إجراءات معينة. وترد أدناه هذه التوصيات هي والاستنتاجات المتفق عليها، إلى جانب ما اتُخذ حتى الآن من إجراءات ذات صلة.

أولاً – في ميدان تحسين القدرة التنافسية للمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم عن طريق تدعيم القدرة الإنتاجية

التوصية ١

٢- على مدى السنوات الأربع الماضية، قامت لجنة المشاريع وتيسير الأعمال التجارية والتنمية بتحليل خيارات شتى في مجال السياسات على الصعيدين الوطني والدولي فيما يتعلق بإنماء وتعزيز المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم في البلدان النامية. وينبغي لأمانة الأونكتاد أن تواصل هذا العمل وأن تدعم ما خلصت إليه من استنتاجات رئيسية لكي تتيح للبلدان النامية مخطط سياسات لتنمية المشاريع ولكي تضع هذا المخطط أمام الأونكتاد الحادي عشر.

الإجراء المتخذ

٣- أثناء انعقاد مؤتمر الأونكتاد الحادي عشر، نُظمت جلسة مواضيعية بشأن "بناء القدرة الإنتاجية لشركات البلدان النامية" اعتمدت على أعمال الأونكتاد المتعلقة بتدعيم القدرة التنافسية للمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم كما اعتمدت على التوصيات المتعلقة بالسياسات والمدرجة في مخطط الأونكتاد بشأن القدرة التنافسية للمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم. وقد فوض المؤتمر الأونكتاد بمساعدة البلدان النامية على صياغة وتنفيذ سياسات نشطة من أجل بناء القدرة الإنتاجية والقدرة التنافسية الدولية (توافق آراء ساو باولو، الفقرة ٤٩) وبدعم جهود هذه البلدان الرامية إلى اجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر والإفادة منه بقدر أكبر (الفقرات ٥١-٥٣).

٤- ونُظم في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤ اجتماع خبراء بشأن "النهوض بالقدرة التنافسية التصديرية للمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم في البلدان النامية". وقد واصل اجتماع الخبراء أعمال اللجنة في ميدان القدرة التنافسية للمشاريع مركزاً على تدعيم القدرة التنافسية التصديرية للمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم، بما في ذلك تدعيمها عن طريق إمكانيات الربط مع سلاسل التوريد الدولية.

٥- ومن أجل تقييم استنتاجات الاجتماعات الأربعة للخبراء التي عُقدت في إطار موضوع "تحسين القدرة التنافسية للمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم عن طريق تدعيم القدرة الإنتاجية"، أُعدت خلاصة وافية ستُنشر بحلول نهاية عام ٢٠٠٤ كجزء من "سلسلة تطوير المشاريع".

٦- وبناء على طلب الوحدة الخاصة بأفريقيا والمشتركة بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومؤتمر طوكيو الدولي المعني بالتنمية في أفريقيا، أُعدت مجموعة ورقات استراتيجيات بشأن "تدعيم تنمية القطاع الخاص في

أفريقيا: التحديات والفرص التي يطرحها التعاون بين آسيا وأفريقيا". واستُخدمت هذه الورقات كوثائق رئيسية للاجتماعات الثلاثة التي نظمها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (في جمهورية كوريا في آذار/مارس ٢٠٠٤ وفي كوالالمبور في أيار/مايو ٢٠٠٤) ولمؤتمر طوكيو الدولي الثالث المعني بالتنمية في أفريقيا الذي عُقد في طوكيو في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤.

٧- واضطُلع بأعمال اتصال وأعمال مشتركة مع منظمات أخرى، بما في ذلك الفرقة العاملة التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، والعملية الوزارية المشتركة المعنية بالمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم، والرابطة العالمية للمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم، ولجنة الوكالات المانحة لتنمية المشاريع الصغيرة، ومصرف التنمية الأفريقي. وبصورة خاصة، جرى التوقيع في أوائل كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤ على اتفاق شراكة بين منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي والأونكتاد في مجال المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم وتنظيم المشاريع. والهدف من هذا الاتفاق هو إقامة علاقات عمل تعاونية بالاستفادة من الكفاءات الخاصة بكل من المنظمتين ومن أجل تمهيد الطريق أمام الاضطلاع بمشاريع وأنشطة مشتركة في المستقبل في المجالات التالية:

- التمكين من تحقيق فهم أفضل لسلاسل القيمة العالمية والطريقة التي يمكن أن تستفيد بها المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم من هذه السلاسل
- النهوض بعملية تنظيم المشاريع (بما في ذلك عملية تنظيم المرأة للمشاريع) وتنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم
- تحسين إمكانية حصول المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم على التمويل
- الإحصاءات المتصلة بالمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم وبعملية تنظيم المشاريع

٨- وقُدمت دورات التدريب التالية في مجال تدعيم القدرة التنافسية للمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم: دورة الأونكتاد التدريبية للدبلوماسيين والمسؤولين الحكوميين (خطة عمل بانكوك، الفقرة ١٦٦) (براغ: تموز/يوليه ٢٠٠٤، وهانوي: تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤)؛ والدورة التدريبية التي نظمتها المنظمة الدولية لقانون التنمية من أجل محامين واقتصاديين من البلدان النامية (روما، آذار/مارس ٢٠٠٤)؛ والدورة التدريبية التي نظمها معهد أفريقيا المشترك/مصرف التنمية الأفريقي بشأن تنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم (مدينة تونس، تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤).

٩- وأُنشئ الموقع على الشبكة العالمية "ويب" فيما يتصل بالفرع المعني بالاستثمار والقدرة التنافسية للمشاريع.

التوصية ٢

١٠- طلبت اللجنة إلى أمانة الأونكتاد القيام، في حدود ولايتها وبالتنسيق مع الهيئات الدولية المختصة الأخرى حيثما كان ذلك مناسباً، بمواصلة أعمالها بشأن تحليل السياسات وتقديم المساعدة التقنية وتنمية القدرات في ميدان

تدعيم القدرة التنافسية للمشاريع، مع التركيز على تدعيم القدرة التنافسية التصديرية للمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم، بما في ذلك تدعيمها عن طريق إمكانيات الربط مع سلاسل التوريد الدولية فضلاً عن الروابط الخلفية والأمامية.

الإجراء المتخذ

١١- نُظمت عدة حلقات عمل بشأن أفضل الممارسات في مجال النهوض بالروابط في مجال نشاط الأعمال وذلك خارج جنيف، بما في ذلك تنظيمها في غيانا والأردن ورومانيا وفييت نام.

١٢- ونُظم أثناء مؤتمر الأونكتاد الحادي عشر حدثان جانبيان بشأن إقامة روابط، هما: مائدة مستديرة مشتركة قامت بتنظيمها الرابطة العالمية لوكالات ترويج الاستثمار وبرنامج تطوير المشاريع (إمبريتيك) بشأن إقامة الروابط في مجال نشاط الأعمال؛ كما نُظم حدث مشترك بين برنامج "إمبريتيك" – والهيئة البرازيلية لدعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم من أجل توضيح احتياجات الشركات عبر الوطنية من الموردين من المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم. وأُعدت من أجل المناقشة أثناء الحدثين الجانبيين ورقة عمل بعنوان "قائمة بأفضل الممارسات في مجال النهوض بالروابط في مجال نشاط الأعمال".

١٣- كذلك فإن مشروع "إقامة روابط بين الشركات عبر الوطنية والمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم في شمال شرقي البرازيل" قد نُفذ بتمويل من حكومة ألمانيا (مع مشاركة من جانب الأونكتاد، وهيئة الميثاق العالمي، ومؤسسة فونداساو دون كابرال، ومعهد إيثوس، والوكالة الألمانية للتعاون التقني، وعدة ممثلين للقطاع الخاص).

١٤- ووُضع مقترح بمشروع ريادي بشأن إقامة الروابط في مجال نشاط الأعمال. وسيقوم بتنفيذ هذا المشروع برنامج "إمبريتيك" لأوغندا (وستموله في ختامة المطاف حكومة السويد) وهو يهدف إلى استحداث منهجية تدريبية موحدة بمساعدة من مركز بينانغ لتنمية المهارات. وستُنقل هذه المنهجية في وقت لاحق إلى برامج "إمبريتيك" الأخرى.

١٥- واشترك الأونكتاد في مشروع بحثي مشترك مع منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي وجامعة فريبورغ (سويسرا) وجامعة جنيف بشأن "تدعيم اشتراك المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم من البلدان النامية في سلاسل القيمة العالمية". وسيقوم هذا المشروع ببحث الترتيبات الجديدة وأساليب الإدارة التي تستخدمها الشركات عبر الوطنية في تنظيم وإدارة سلاسل القيمة التابعة لها. والهدف المتوخى هو تحقيق فهم أوضح للأدوار التي تؤديها في هذا المضمار المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم المستقلة والتابعة.

التوصية ٣

١٦- ينبغي مواصلة أعمال أمانة الأونكتاد بشأن المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم عن طريق برنامج تطوير المشاريع "إمبريتيك" التابع للأمانة، بما في ذلك ما يتناول تنمية المهارات في مجال نشاط الأعمال.

الإجراء المتخذ

١٧- رُكِّب برنامج "إمبريتيك" في غيانا وأنغولا. ويتضمن برنامج أنغولا، الذي يدعمه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وشركة شيفرون تيكساكو، ثلاثة مكونات رئيسية هي: خدمات تطوير نشاط الأعمال، وحاضنات نشاط الأعمال، وتوفير تدريب للأميين.

١٨- وأُنتج فيديو جديد من فيديوهات برنامج "إمبريتيك" بلغتين اثنتين (الإنكليزية والإسبانية) وبنسختين (طويلة وقصيرة). وقد أسهمت جميع مراكز "إمبريتيك" إسهاماً نشطاً في إعداد الفيديو، الذي يمكن استخدامه كمادة إرشادية ومادة معلومات في أثناء برامج التدريب.

١٩- ونُظمت ثلاثة أحداث جانبية أثناء مؤتمر الأونكتاد الحادي عشر هي: "اجتماع بشأن مجلة وقائع برنامج "إمبريتيك" والمبادرات الجديدة: النتائج المتحققة والطريق المقبل"؛ واجتماع غير رسمي للمديرين؛ وحلقة عمل مشتركة بين برنامج "إمبريتيك" ومركز التجارة الدولية بشأن الأدوات الناجحة لترويج الصادرات. ونُظمت على سبيل الإعداد للأونكتاد الحادي عشر عملية خاصة لجمع البيانات بشأن تقييم تأثير جميع مراكز "إمبريتيك". وأُصدر *تقرير وقائع برنامج إمبريتيك*، الذي يسلط الأضواء على عدة جوانب من البرنامج مستمدة من نظام معلومات الإدارة.

٢٠- ويجري بحث الإمكانيات المتاحة (بخصوص الجهات المناظرة وجمع الأموال) من أجل تركيب برنامج "إمبريتيك" في بعض بلدان الكاريبي (بربادوس، وجامايكا، وترينيداد)، وفي بعض بلدان أفريقيا والشرق الأوسط (جمهورية إيران الإسلامية، والمملكة العربية السعودية، والسودان، وتونس) وفي بعض بلدان الأنديز (بوليفيا وإكوادور) وذلك كمتابعة لطلبات رسمية وردت في هذا الشأن.

٢١- واتُخذت أيضاً إجراءات أخرى. فقد وُضع مقترح بمشروع لإعادة تنشيط برنامج "إمبريتيك" في إقليم باكستان. وعُقد في الرباط مؤتمر صحفي، مع مسؤولين حكوميين، بشأن أنشطة برنامج "إمبريتيك" في المغرب. واضطُلع ببعثة لتقييم ورصد تأثير برنامج إمبريتيك بغية تقييم أداء البرنامج في الأردن. وفي باراغواي، بدأت في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤ أول حلقات عمل تدريبية بشأن تنظيم المشاريع. ويجري القيام بصيانة موقع برنامج "إمبريتيك" على الشبكة العالمية "ويب"، الذي زاره أكثر من ١٠ ٠٠٠ شخص[(١)].

ثانياً – في ميدان تحقيق كفاءة النقل وتيسير التجارة بغية تحسين اشتراك البلدان النامية في التجارة الدولية

التوصية ٤

٢٢- ينبغي مواصلة استعراض وتحليل التطورات المتعلقة بتحقيق كفاءة النقل وتيسير التجارة، بما في ذلك النقل المتعدد الوسائط والخدمات اللوجستية، وتلك المتعلقة بنقل الدراية الفنية والقدرات التكنولوجية والإدارية، وبحث آثارها على البلدان النامية.

الإجراء المتخذ

٢٣- واصلت الأمانة رصد وتحليل التطورات المتعلقة بتحقيق كفاءة النقل وتيسير التجارة، بما في ذلك النقل المتعدد الوسائط والخدمات اللوجستية. ووُزعت على الدول الأعضاء معلومات عن طريق المنشورات المتواترة الصدور مثل *"استعراض النقل البحري* (*Review of Maritime Transport*) و*رسالة النقل الإخبارية* (*Transport Newsletter*). وهذه المنشورات متاحة على موقع الأونكتاد على الإنترنت، مما زاد من إمكانية الاطلاع عليها من جانب الأطراف المهتمة بالأمر في جميع أنحاء المعمورة. ففي الفترة ما بين كانون الثاني/يناير وأيلول/سبتمبر ٢٠٠٤، مثلاً كان المتوسط الشهري لتنزيل مجلة *استعراض النقل البحري* أكثر من ١٢ ٠٠٠ مرة وهو ما يمثل زيادة بنسبة ٥٠ في المائة على الفترة المناظرة من العام السابق. وتُنشر منذ آذار/مارس ٢٠٠٤ على أساس ربع سنوي مجلة *رسالة النقل الإخبارية* وتُرسَل بالبريد الإلكتروني إلى عدد متزايد بسرعة من المشتركين. وفضلاً عن ذلك، قام موظفو الأمانة بنشر المعلومات حول التطورات الحديثة عن طريق تقديم عروض وإلقاء محاضرات في عدد من الحلقات الدراسية وحلقات العمل الوطنية والإقليمية والدولية. كما أن وثائق الهيئات التداولية التي أعدتها الأمانة من أجل اجتماع الخبراء والدورة التاسعة للجنة تتيح مزيداً من التحليلات للتطورات الخاصة التي تؤثر على ترتيبات النقل العابر (الترانزيت) (TD/B/COM.3/EM.22/2). وكانت الوثيقة التداولية التي أُعدت من أجل مؤتمر الأونكتاد الحادي عشر بعنوان "تيسير التجارة والنقل: إيجار بيئة تجارة آمنة وتتسم بالكفاءة" (TD/393).

٢٤- واتسم عام ٢٠٠٣ وعام ٢٠٠٤ بحدوث طفرة في أسعار الشحن الدولية، مما أدى إلى نشوء أوجه قلق بشأن القدرة التنافسية ولا سيما للبلدان النامية الصغيرة والنائية. وفي الوقت نفسه، يمكن مشاهدة حدوث عملية تركُّز في عدة صناعات بحرية، وهو ما يطرح تحديات ولكن أيضاً فرصاً أمام البلدان النامية. وجرى تحليل هذه التطورات في مذكرات تقنية وردت في أعداد من *رسالة النقل الإخبارية* (UNCTAD/WEB/SDTE/TLB/2004/2 وUNCTAD/WEB/SDTE/TLB/2004/3).

٢٥- وفيما يتعلق باستخدام مستندات النقل، شُجعت الأطراف التجارية في السنوات الأخيرة على استخدام مستندات نقل غير قابلة للتداول بدلاً من مستندات النقل القابلة للتداول وذلك في جميع الحالات التي لا يُتوخى فيها بيع البضائع أثناء النقل العابر. وفي الوقت نفسه، يجري البحث عن طرق للاستعاضة عن المستندات الورقية ببدائل إلكترونية. وقامت الأمانة بتحليل هذه التطورات في تقريرها المعنون "استخدام مستندات النقل في التجارة الدولية" (The Use of Transport Documents in International Trade) (UNCTAD/SDTE/TLB/2003/3).

٢٦- وأدت زيادة التجارة بين الجنوب والجنوب والتصدير المتنامي للمصنوعات من البلدان النامية في السنوات الأخيرة إلى ظهور "جغرافيا جديدة للتجارة". بيد أنه ليست جميع البلدان النامية تستفيد من هذه التطورات. فعدم تيسر خدمات النقل الملائمة وعدم كفاية تيسير التجارة هما من بين الأسباب الرئيسية لهذا التطور المتفاوت. وقد تناولت مقالات وردت في أعداد شتى من *رسالة النقل الإخبارية* العلاقة بين تكاليف النقل والارتباطية

وجغرافيا التجارة (UNCTAD/WEB/SDTE/TLB/2004/1 وUNCTAD/WEB/SDTE/TLB/2004/3 وUNCTAD/WEB/SDTE/TLB/2004/4).

التوصية ٥

٢٧- ينبغي مواصلة توفير التوجيه والمساعدة للبلدان النامية بشأن استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات فيما يتعلق بخدمات النقل الدولي وتيسير التجارة، وخاصة عن طريق نظام المعلومات المسبقة عن البضائع (أسيس) وبرنامج النظام الآلي للبيانات الجمركية (أسيكودا).

الإجراء المتخذ

٢٨- بُدئ في أواخر عام ٢٠٠٤ في إجراء دراسة جدوى بشأن تنفيذ "وحدة تتبع المسار على الطرق"، في إطار نظام المعلومات المسبقة عن البضائع، وذلك في ممرات النقل الرئيسية بالبلدان الأعضاء في الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغربي أفريقيا. وتشكل هذه الدراسة جزءاً من المبادرات المموَّلة من مصرف التنمية الأفريقي فيما يتعلق بالنقل وتيسير التجارة في غربي أفريقيا.

٢٩- وواصل برنامج "أسيكودا" تنفيذ عدد من مشاريع الانتقال الحاسوبية لتمكين البلدان المستعمِلة من الإفادة من نظام قوي وحديث تُستخدم فيه تكنولوجيا المعلومات ("أسيكودا++": ++ASYCUDA)، وبصورة رئيسية في أفريقيا والكاريبي. ويجري تنفيذ عمل انتقالي حاسوبي في منطقة الكاريبي، التي ما زالت تتعدد فيها عمليات تنفيذ النسخة الثانية من برنامج أسيكودا (ASYCUDA Version 2). وتجري عمليات جديدة لتنفيذ برنامج أسيكودا أو للانتقال الحاسوبي في إطاره في كل من بربادوس، وبوركينا فاسو، والكاميرون، وجمهورية الكونغو، وتيمور الشرقية، ومدغشقر، ونيو كاليدونيا، والأراضي الفلسطينية، وسانت لوسيا.

٣٠- ويقوم الآن المكتب دون الإقليمي لبرنامج "أسيكودا" في فيجي بالعمل مع خبراء إقليميين بما يتوافق مع استراتيجيته لنقل الدراية الفنية. وافتُتح في واغادوغو (بوركينا فاسو) مركز دعم إقليمي لبرنامج "أسيكودا" من أجل أفريقيا يضم خبرة فنية دولية ومحلية على السواء. وتضطلع المراكز الإقليمية لبرنامج "أسيكودا" بواجب تقديم الدعم للمستعملين القطريين وتيسير التكامل الإقليمي. ويتمثل الهدف المتوخى في توفير الخبرة الفنية الإقليمية اللازمة لدعم تنفيذ النظام وصيانته. وتُجرى مناقشات مع منظمات إقليمية مثل الجماعة الاقتصادية والنقدية لوسط أفريقيا (سيماك) والسوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي (الكوميسا) ومع مانحين محتملين من أجل إنشاء مراكز دعم إقليمية أخرى في أفريقيا.

٣١- ويقوم برنامج "أسيكودا" أيضاً بوضع اللمسات النهائية على استحداث نظام جديد يدعى "أسيكودا العالم" (ASYCUDAWorld) وهو متوافق مع أسيكودا ++. ويتيح هذا النظام الجديد لإدارات الجمارك جيلاً جديداً من أدوات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات تستهدف مباشرة الأعمال التجارية الإلكترونية وعمليات الحكومية الإلكترونية وستمكِّن إدارات الجمارك والتجار من مباشرة معظم معاملاتهم عن طريق الإنترنت. وقد

بـــدأت عمليات التنفيذ الأولى لمشاريع برنامج أسيكودا العالم (ASYCUDAWorld) في عام ٢٠٠٤ في جمهورية مولدوفا، ويُتوقع افتتاح الموقع التجريبي في أوائل عام ٢٠٠٥.

التوصية ٦

٣٢- استعراض وتحليل تأثير المبادرات الأمنية على التجارة الدولية والنقل الخاصين بالبلدان النامية، بما في ذلك الآثار التقنية والمالية، والإسهام في المناقشات المتعلقة بهذا الموضوع.

الإجراء المتخذ

٣٣- واصـــلت الأمانـــة رصد شتى التدابير الأحادية الطرف والمتعددة الأطراف، بما في ذلك اللوائح التنظيمية والمـــبادرات التشريعية، التي تهدف إلى تدعيم الأمن على طول سلسلة التوريد الدولية، وخاصة التوريد البحري، وأمـــن المـــواني والحاويات. وأدت التدابير المتخذة في هذا الصدد إلى تغيير ممارسات النقل والتجارة على الصعيد الدولي تغييراً يُعتدّ به. ولما كانت التجارة العالمية تعتمد بقدر كبير على النقل البحري، وُجِّه قدر كبير من التركيز إلى تدعيم أمن النقل البحري ومواجهة التحديات الخاصة التي يطرحها النقل الذي تُستخدم فيه الحاويات. وهكذا قامت الأمانة، استجابةً لهذه التوصية، بإعداد التقرير المعنون "أمن الحاويات: المبادرات الرئيسية والتطورات الدولية ذات الصـــلة" (UNCTAD/SDTE/TLB/2004/1). ويقدم التقرير استعراضاً عاماً للبيئة الأمنية الجديدة ويطرح تحليلاً أولياً للتأثير المحتمل لهذه البيئة على تجارة ونقل البلدان النامية. وبالإضافة إلى ذلك، تُعدّ الأمانة تقريراً يسلط الأضـــواء على التطورات الحادثة منذ نشر هذا التقرير، كما بُدئ في إجراء دراسة عن التأثير الاقتصادي للتدابير الأمنـــية الجديدة. وفضلاً عن ذلك قدمت الأمانة، في وثائقها المعدة من أجل الأونكتاد الحادي عشر، مزيداً من التحليل بشأن إيجاد بيئة للتجارة تتسم بالكفاءة والأمن (TD/393).

٣٤- وأحـــد المكونات الهامة للأمن البحري هو الشفافية بخصوص الملكية الحقيقة للسفن التجارية والسيطرة علـــيها. وما زال *استعراض النقل البحري*، الذي يصدره الأونكتاد، يرصد الاتجاهات العالمية فيما يتعلق بتسجيل السفن وتطور السجلات المفتوحة.

التوصية ٧

٣٥- ينبغي التعاون مع المنظمات الحكومية الدولية الأخرى في أعمالها المتعلقة بوضع صكوك قانونية دولية لها تأثير على النقل البحري وتيسير التجارة، بما في ذلك النقل المتعدد الوسائط؛ وينبغي نشر معلومات عن آثار هذه الصـــكوك عـــلى البلدان النامية؛ وتقديم مساعدة تفاوضية إلى البلدان النامية حسبما يكون ملائماً، مع الاهتمام بالأعمال الجارية المتصلة ببرنامج عمل الدوحة في إطار منظمة التجارة العالمية.

الإجراء المتخذ

٣٦- أدى الافتقار إلى إطار قانوني دولي موحد ينظم النقل المتعدد الوسائط إلى حمل عدد من المنظمات الدولية والإقليمية على المبادرة بأعمال من أجل التعرف على حل ممكن. ففي عام ٢٠٠٢، بدأت لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي (الأونسيترال) مداولاتها من أجل إعداد مشروع صك دولي جديد بشأن قانون النقل. وقدمت أمانة الأونكتاد إسهامات كبيرة في العمل المضطلع به تحت رعاية الأونسيترال. فقد قدمت تعليقاً تحليلياً تفصيلياً بشأن هذا المشروع، نشرته الأونسيترال كوثيقة عمل لفريقها العامل (A/CN.9/WG.III/WP.21/Add.1، UNCTAD/SDTE/TLB/4). وفضلاً عن ذلك، فإن وثيقة الأونكتاد المعنونة "النقل المتعدد الوسائط: مدى إمكانية وضع صك قانوني دولي" (Multimodal Transport: The Feasibility of an International Legal Instrument) (UNCTAD/SDTE/TLB/2003/1، A/CN.9/WG.III/WP.30) قد عُرضت على الفريق العامل للأونسيترال في دورته الحادية عشرة المعقودة في نيويورك في آذار/مارس ٢٠٠٣.

٣٧- ونشرت أمانة الأونسيترال نصاً منقحاً لمشروع الصك (A/CN.9/WG.III/WP.32، A/CN.9/WG.III/WP.36). وأعدت أمانة الأونكتاد مذكرة (UNCTAD/SDTE/TLB/2004/2) تكمّل تعليقها السابق وقدمتها إلى الدورة الرابعة عشرة للفريق العامل التابع للأونسيترال (٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر إلى ١٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤). وتتناول هذه المذكرة بعض القضايا الرئيسية كي ينظر فيها الفريق العامل، بما في ذلك حرية التعاقد (وخاصة مسألة تحديد العقود التي يجوز إعفاؤها من تطبيق الصك عليها تطبيقاً إلزامياً) ومسؤولية الناقل عن الخسارة والضرر والتأخير.

٣٨- وبالإضافة إلى ذلك، ما فتئ الأونكتاد يشارك في اجتماعات الفريق العامل التابع للأونسيترال ويقدم إسهامات كبيرة في مداولاته، واضعاً في الاعتبار آثار أحكام مشروع الصك على البلدان النامية.

٣٩- وتواصل الأمانة أيضاً نشر المعلومات عن التطورات الحادثة وآثارها المحتملة عن طريق تقديم ورقات في الحلقات الدراسية والمؤتمرات الوطنية والإقليمية والدولية. ففي مجال تيسير التجارة، بصورة خاصة، أسهمت الأمانة في عمليات تنفيذ الدورات التدريبية المنصوص عليها في الفقرة ١٦٦ من خطة عمل الأونكتاد والمتعلقة بما يلحق البلدان النامية من آثار مترتبة على المفاوضات المحتملة في هذا المجال في سياق برنامج عمل الدوحة في إطار منظمة التجارة العالمية.

٤٠- وعقب صدور قرار المجلس العام لمنظمة التجارة العالمية بالمبادرة بإجراء مفاوضات بشأن تيسير التجارة (حزمة ٣١ تموز/يوليه)، بدأت الأمانة في أواخر عام ٢٠٠٤ في الإسهام في المشاورات الوطنية التي تتناول تيسير التجارة.

٤١- واشتركت الأمانة في الاجتماعين الخامس والسادس المشتركين بين الوكالات والمتعلقين بتيسير التجارة، وهما ضمن آلية تعاون طلبتها اللجنة الرفيعة المستوى المعنية بالبرامج والتابعة لمجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق، وذلك بقصد تحديد قضايا تيسير التجارة التي يتعين تناولها بطريقة منسَّقة داخل منظومة الأمم المتحدة.

التوصية ٨

٤٢- ينبغي مواصلة تحليل التطورات وتقديم المساعدة إلى البلدان النامية في مجال تيسير التجارة. وفي هذا السياق، ينبغي إيلاء اهتمام خاص لتنفيذ خطة عمل "آلماتي" وتحديد احتياجات وأولويات البلدان النامية في مجال تيسير التجارة.

الإجراء المتخذ

٤٣- قامت الأمانة في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤، وكنشاط من أنشطة متابعة تنفيذ خطة عمل "آلماتي"، بعقد اجتماع خبراء يُعنى بتصميم وتنفيذ ترتيبات النقل العابر. وشدد الاجتماع على أنه لكي يمكن وضع وتنفيذ تدابير محددة في مجال النقل العابر، يتعين على القطاعين العام والخاص في بلد النقل العابر والبلد غير الساحلي التعاون داخل كل بلد وفيما بين البلدين عن طريق آليات تنسيق وطنية وإقليمية مناسبة. وتؤدي هذه الآليات إلى قيام أوضاع يتحقق فيها الكسب للطرفين، حيث يستفيد كلا البلدين من تضافر الطاقات ووفورات الحجم في مجال الاستثمارات وعمليات النقل.

٤٤- وفضلاً عن ذلك، شاركت الأمانة في أحداث شتى تتصل بتيسير التجارة، بما في ذلك حلقة دراسية عقدتها منظمة التجارة العالمية في بنغلاديش بشأن تيسير التجارة في سياق ما بعد الدوحة؛ ومشاورة في الهند بشأن الاتفاق الإطاري لمنظمة التجارة العالمية المعقود في تموز/يوليه ٢٠٠٤؛ وحلقة دراسية في تايلند لمجلس التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادئ بشأن تيسير التجارة في إطار منظمة التجارة العالمية. وقد أتاحت هذه الأحداث الفرصة لتحليل أحدث التطورات على الصعيدين الإقليمي والدولي في مجال تيسير التجارة.

٤٥- وتواصل الأمانة تقديم التعاون التقني عن طريق أنشطة المشاريع وذلك في إطار كل من (أ) مشروع تقييم الاحتياجات والأولويات المتعلقة بتيسير التجارة، وهو مشروع ممول من النرويج (المشروع INT/0T/2CS)؛ و(ب) مشروع إنشاء مواقع لتيسير التجارة، وهو مشروع ممول من السويد (المشروع INT/0T/3BJ)؛ و(ج) مشروع بناء القدرات في مجال تيسير التجارة والنقل من أجل البلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية، وهو مشروع ممول من حساب التنمية؛ و(د) مشروع عمليات النقل الدولي المتعدد الوسائط في منطقة منظمة التعاون الاقتصادي، وهو مشروع ممول من البنك الإسلامي للتنمية (المشروع RAS/0T/1BR).

٤٦- وفضلاً عن ذلك، يواصل الأونكتاد تنفيذ مشروع بشأن تيسير التجارة والنقل في باكستان، بُدئ فيه في آب/أغسطس ٢٠٠١. وهذا المشروع، الممول من البنك الدولي، قد مُدِّد أجله إلى نهاية آب/أغسطس ٢٠٠٥. وهذا التمديد الذي تبلغ قيمته ٨٠٠ ٠٠٠ دولار من دولارات الولايات المتحدة سيغطي القضايا التي تتصل، في جملة أمور، بإجراءات الموانئ، والأمن اللوجستي، وتحليل خدمات ممرات النقل، وتحليل المعاملات التجارية وعناصر البيانات، والمعايير المهنية لوكلاء الشحن، ومدى انطباق اتفاقية كيوتو الجمركية المنقحة، ودراسة إرشادية بشأن الوقت الذي يستغرقه الإفراج الجمركي عن البضائع. وسيجري في إطار هذا التمديد أيضاً جمع عناصر من أجل وضع مشروع جديد محتمل بشأن تيسير التجارة.

٤٧- ووُقِّـــع في أواخر تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤ على خطاب اتفاق فيما بين الوكالات عُقد بين مكتب الأمـــم المتحدة لخدمات المشاريع والأونكتاد. ويغطي خطاب الاتفاق هذا الخدمات المقدمة من الأونكتاد (٤,٩ ملايـــين دولار من دولارات الولايات المتحدة) في إطار "المشروع الطارئ لتحديث الجمارك وتيسير التجارة في أفغانستان"، وهو مشروع ممول من البنك الدولي قيمته ٣١ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة. وبدأت الأنشطة في هذا الصدد في أوائل آذار/مارس ٢٠٠٤ وهي تشمل بعثات خبراء في مجالات الجمارك (أعمال تحضيرية مـــن أجل تنفيذ برنامج "أسيكودا") وتيسير التجارة (مراجعة حسابات إدارات وزارة التجارة المتصلة بالتجارة الدولية والنقل العابر، التنسيق المشترك بين الوزارات بشأن سير العمل في المراكز الحدودية).

ثالثاً - في ميدان تسخير استراتيجيات التجارة الإلكترونية من أجل التنمية

التوصية ٩

٤٨- ينبغي مواصلة إجراء البحوث والعمل التحليلي الموجه نحو السياسات بشأن الآثار الاقتصادية التي تلحقها بالبلدان النامية الاتجاهات القائمة في ميدان تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتطبيقات هذه التكنولوجيا في مجال نشاط الأعمال، وخاصة في القطاعات التي تهم البلدان النامية أو التي تتيح لها إمكانات. وينبغي قيام الأونكتاد أيضاً باســـتعراض ونشـــر المعلومات حول المناقشات الدولية التي تتناول القضايا المتصلة بالجوانب التكنولوجية أو التجارية أو القانونية أو المالية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات ونشاط الأعمال الإلكتروني والتجارة الإلكترونية.

الإجراء المتخذ

٤٩- *يقدم تقرير التجارة الإلكترونية والتنمية لعام ٢٠٠٤* (الذي صدر في ١٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤) معلومـــات حول الاتجاهات والتطورات الحديثة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتجارة الإلكترونية ويحدد المجالات التي يمكن أن يؤثر فيها تطبيق هذه التكنولوجيا على أداء مشاريع واقتصادات البلدان النامية. وإذ يأخذ التقرير في الحسبان الفرص التي يمكن أن تجدها البلدان النامية عند اعتماد التجارة الإلكترونية وتكنولوجيا المعلومـــات والاتصالات، فإنه يركز على استخدام هذه التكنولوجيا في المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم وعلى سياسات واستراتيجيات تنمية قطاع وطني لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وتركز المناقشات المحددة المتعلقة بالـــتجارة الإلكترونـــية وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في البلدان النامية على مواضيع مختارة مثل استعمال التكنولوجـــيات الرقمية وتكنولوجيات الإنترنت في الصناعات الإبداعية، وخاصة صناعة الموسيقى، وتطبيق هذه التكنولوجيات على التعليم العالي على الإنترنت. ويبحث التقرير أيضاً تطبيقات التجارة الإلكترونية الحكومية في مجـــال المشـــتريات الإلكترونية. وأخيراً يبحث التقرير القضايا القانونية والتحديات المتعلقة بالخصوصية في مجال البيانات ودور هذه الخصوصية كآلية لبناء الثقة من أجل تطوير مجتمع المعلومات.

٥٠- ويعـــد الأونكـــتاد حالـــياً مبادئ توجيهية بشأن أفضل الممارسات في مجال اعتماد تشريعات التجارة الإلكترونية، ستُنشر في عام ٢٠٠٥، استجابةً لطلبات وردت من البلدان النامية في محافل دولية شتى، بما في ذلك مؤتمـــر القمـــة العالمـــية لمجتمع المعلومات والمؤتمرات الإقليمية التي نظمها الأونكتاد بشأن تكنولوجيا المعلومات

والاتصالات وتسخير استراتيجيات التجارة الإلكترونية من أجل التنمية (انظر الفقرة ٧١ أدناه). وستُستعرض في هذه المبادئ التوجيهية أفضل الممارسات الدولية وتُقدَّم فيها معايير يمكن أن تقوم البلدان في ضوئها بتقييم الخيارات المتاحة للإصلاح القانوني. وتميل هذه المعايير أيضاً إلى التركيز على تشجيع تحقيق التناسق بين تشريعات التجارة الإلكترونية، وهو أمر مهم في بيئة تجارية دولية تعمل عبر شبكة اتصالات لا تعترف بأية حدود وطنية.

التوصية ١٠

٥١- ينبغي مساعدة البلدان النامية في بناء قدرتها على صياغة وتنفيذ المقومات الاقتصادية لاستراتيجياتها الإلكترونية الوطنية من أجل التنمية. وينبغي للأونكتاد، وهو يقوم بذلك، أن يشارك بنشاط في تنفيذ خطة العمل وفي متابعة إعلان المبادئ المعتمد في المرحلة الأولى من مؤتمر القمة العالمي لمجتمع المعلومات. وينبغي له أيضاً أن يجري بحوثاً ويعد دراسات ذات صلة بالموضوع بغية تسليط الأضواء على الجوانب الإنمائية الرئيسية للقضايا المعلقة التي ستناقش في مرحلة تونس من مؤتمر القمة المذكور.

الإجراء المتخذ

٥٢- أسهمت الأمانة في تنفيذ ما ذُكر في الفقرة ١٦٦ من خطة عمل بانكوك من دورات تدريبية في مجال التجارة الإلكترونية وتسخير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل التنمية. فالتدريب الذي اضطُلع به في موريشيوس (٩ شباط/فبراير ٢٠٠٤) قد شمل عرضاً عاماً للتجارة الإلكترونية ولتطوير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وللاستراتيجيات الإلكترونية، وإسناد العمل إلى مصادر خارجية، والبرمجيات الحرة والمفتوحة المصدر. أما التدريب الذي اضطُلع به في براغ (٢٢ تموز/يوليه ٢٠٠٤) فقد زود ممثلين من البلدان ذات الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية بمعلومات حول أهمية اقتصاد المعلومات والمعارف الناشئ والتأثير المتزايد لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والإنترنت على الأداء الاقتصادي والإنتاجية على صعيد الشركة وعلى صعيد الاقتصاد ككل. ونوقشت الحاجة إلى اعتماد استراتيجيات متناسقة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتجارة الإلكترونية، بما في ذلك اعتماد إطار تنظيمي ومؤسسي ملائم، وتوفير التمويل من أجل الهياكل الأساسية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وتحسين إمكانية الوصول إلى هذه التكنولوجيا على أساس منصف، وتحسين المهارات والوعي. وأُشير إلى الدور المتنامي لنشاط الأعمال الإلكتروني، الذي تمثله أنشطة مثل التجارة الإلكترونية والمدفوعات الإلكترونية، والاتصالات والمعاملات داخل الشركة وفيما بين الشركات، وأهمية استعمال أدوات مثل البرمجيات الحرة والمفتوحة المصدر ودراسات الحالات الإفرادية للتمويل الإلكتروني والسياحة الإلكترونية.

٥٣- ونتيجة للاجتماع الدولي المعني بـ "التدريب وبناء القدرات: دور تجمعات التكامل الإقليمي" (١٥-١٩ آذار/مارس ٢٠٠٤)، وردت إلى الأونكتاد طلبات من منظمات إقليمية (السوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي: "الكوميسا"، والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، واتحاد المغرب العربي) لتلقي المساعدة في ميدان استراتيجيات التجارة الإلكترونية. ونتيجة لذلك، حُددت مواعيد لإيفاد عدد من البعثات لغاية نهاية عام ٢٠٠٤ بغية مساعدة هذه المنظمات.

٥٤- وعقب إقرار الدورة التدريبية المعنونة "الجوانب القانونية للتجارة الإلكترونية" في كمبوديا في عام ٢٠٠٣، يجري حالياً إعداد نسخة هذه الدورة التي ستُعرض من أجل التعلم عن بعد. وستساعد هذه الدورة في الجهود التي يبذلها واضعو السياسات والمسؤولون الحكوميون في البلدان النامية من أجل إعداد بيئة قانونية وتنظيمية تمكينية وداعمة من أجل التجارة الإلكترونية.

٥٥- وكجزء من الشراكة المتعلقة بتسخير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل التنمية، التي أُطلقت في مؤتمر الأونكتاد الحادي عشر، تهدف مبادرة السياحة الإلكترونية إلى ترويج تطبيق تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في قطاع السياحة بغية تمكين البلدان النامية من تحسين استغلال مواردها السياحية والإفادة من استقلالية أكبر في إيجاد فئة المقاصد السياحية الخاصة بها والترويج لها. ففيما يتعلق بكثير من البلدان النامية، تمثل السياحة وسيلة صالحة للتنويع الاقتصادي، ويمكن لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات أن يكون لها تأثير يعتد به على الآفاق السياحية. وتبذل الأمانة جهوداً بغية وضع مواصفات تقنية لبناء موقع للسياحة الإلكترونية بينما أُكملت المشاورات مع الجهات الفاعلة الرئيسية في هذا الميدان. ويقوم الأونكتاد الآن باختبار نموذج أولي يمكن أن يستجيب لهذه المواصفات وبالتالي يشكل النظام الأساسي. وأُنشئ صندوق استئماني لتنفيذ مبادرة السياحة الإلكترونية في أقرب وقت ممكن، ووردت بالفعل مساهمة أولى قدمتها البرتغال.

٥٦- ويجري استحداث دورة تدريبية بشأن "تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والسياحة" كجزء من الأعمال التي تضطلع بها فرقة العمل المعنية بالسياحة المستدامة، وهي تتصل خصوصاً ببناء القدرات في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وسيكون الهدف من الدورة التدريبية المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والسياحة هو إيجاد الوعي لدى واضعي السياسات والقطاع الخاص بالفرص والتحديات المتعلقة بنشاط الأعمال والتي تطرحها تكنولوجيا المعلومات والاتصالات عند تطبيقها على صناعة السياحة. وستُدرج الدورة كوحدة من وحدات الدورة التدريبية المتعلقة بـ "تسخير السياحة المستدامة من أجل التنمية" التي استحدثها برنامج التدريب وتنمية الموارد البشرية في ميدان التجارة الخارجية (TrainForTrade). واستجابة لاهتمام بنن بالمبادرة المتعلقة بالسياحة الإلكترونية، نُظمت بعثة في تموز/يوليه ٢٠٠٤ لاستكشاف إمكانية تنفيذ المبادرة وتحديد الاستراتيجية التي يتعين وضعها من حيث تسويق السياحة، وذلك كعنصر من عناصر استراتيجية أشمل بشأن تسخير السياحة المستدامة من أجل التنمية.

٥٧- وقامت الأمانة، أيضاً في إطار شراكة الأونكتاد الحادي عشر المتعلقة بتسخير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل التنمية، بإجراء تحليل للاتجاهات القائمة في ميدان التمويل الإلكتروني المتصل بالتجارة ووضعت مقترحاً بإنشاء موقع لتبادل المعلومات والربط الشبكي والإبلاغ فيما يتعلق بتمويل التجارة، التقليدي منه والإلكتروني، والمعلومات المتعلقة بالائتمان، والتأمين على الائتمان. ويهدف هذا الموقع إلى تحسين التنسيق فيما بين شتى مقدمي الخدمات وإلى مساعدة الأنشطة التي تضم رابطات المشاريع بغية ضمان الوصول على نحو أفضل إلى تمويل التجارة وإلى التمويل الإلكتروني من أجل مؤسسات أعمال البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، ولا سيما المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم. وقد بدأت الأمانة في تبادل الرسائل مع المشاركين في هذه الشراكة.

٥٨- وعقب التنظيم المشترك للأحداث الجانبية في جنيف على هامش مؤتمر القمة العالمي لمجتمع المعلومات، بشأن "الاستراتيجيات الوطنية لمجتمع المعلومات" و"رصد مجتمع المعلومات: البيانات، والقياس، والأساليب" في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣، قدم الأونكتاد إسهامات هامة في أنشطة أخرى تتصل بالعملية الخاصة بمؤتمر القمة العالمي لمجتمع المعلومات. وتشمل هذه الأنشطة إجراء تقييم من جانب أصحاب المصلحة بخصوص تنفيذ خطة عمل جنيف، والمنتدى العالمي المعني بإدارة الإنترنت الذي نظمته فرقة عمل الأمم المتحدة المعنية بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات (آذار/مارس ٢٠٠٤)، وإعداد النص الذي ستنظر فيه اللجنة التحضيرية الثانية لمؤتمر القمة العالمي لمجتمع المعلومات (جنيف، ١٧-٢٥ شباط/فبراير ٢٠٠٥) والمتعلق بتنفيذ خطة عمل جنيف في مجالين اثنين هما: (أ) دور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تحقيق النمو الاقتصادي، والقدرة التنافسية في مجال التجارة، وتنمية المشاريع؛ و(ب) قياس ورصد التطورات المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وخاصة وصول المشاريع في البلدان النامية إلى هذه التكنولوجيات واستعمالها لها.

٥٩- وأثناء مؤتمر الأونكتاد الحادي عشر، نظمت فرقة عمل الأمم المتحدة المعنية بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات هي والأونكتاد حدثاً جانبياً بشأن "تنفيذ خطة عمل مؤتمر القمة العالمي لمجتمع المعلومات: قضايا تتعلق بالتجارة والتنمية". وناقش الحدث من القضايا الواردة في خطة عمل المؤتمر في حدود ولاية الأونكتاد ما ينبغي اتخاذ إجراءات بشأنه قبل مرحلة تونس في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥، مسلطاً الأضواء على تدابير محددة تلزم لدمج تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في التجارة والتنمية.

٦٠- وينظم الأونكتاد، بصورة مشتركة مع منظمة العمل الدولية ومركز التجارة الدولية ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، اجتماعاً مواضيعياً في إطار مؤتمر القمة العالمي لمجتمع المعلومات بشأن "الآثار الاقتصادية والاجتماعية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات" (أنتيغوا، غواتيمالا، ١٨-١٩ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥)، تستضيفه حكومة غواتيمالا ويرعاه مركز بحوث التنمية الدولية وحكومة فرنسا. وسيمكِّن هذا الاجتماع الحكومات والقطاع الخاص والعمال والمجتمع المدني من بحث السياسات والممارسات التي تمكِّن المشاريع من استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات كأداة فعالة لتحسين الإنتاجية، ومن القيام بذلك بطريقة تتسم بالمسؤولية الاجتماعية. وستتيح نتائج الاجتماع اقتراحات عملية يمكن أن تساعد البلدان على استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل استئصال شأفة الفقر بطريقة فعالة عن طريق نمو المشاريع المستدامة اقتصادياً والعمالة الرفيعة المستوى التي تولدها هذه المشاريع. وهذا يسمح لواضعي السياسات بدمج تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في جدول الأعمال الأوسع نطاقاً الخاص بالأهداف الإنمائية للألفية. وستقدَّم النتائج المتوصل إليها كمدخل لإدراجه في النص الذي ستنظر فيه اللجنة التحضيرية الثانية لمؤتمر القمة العالمي لمجتمع المعلومات.

٦١- وينظم الأونكتاد أيضاً بصورة مشتركة اجتماعاً مواضيعياً في إطار هذا المؤتمر بشأن "قياس مجتمع المعلومات" (جنيف، ٧-٩ شباط/فبراير ٢٠٠٥)، على النحو المشروح في الفقرة ٦٩ أدناه.

التوصية ١١

٦٢- ينبغي للأونكتاد، كجزء من أعماله الرامية إلى دعم عملية رسم السياسات المتصلة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في البلدان النامية، أن يواصل ويطور بالتعاون الوثيق مع المنظمات الدولية الأخرى عمله الجاري في مجال القياس الإحصائي لعملية اعتماد واستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من جانب المشاريع والأسر المعيشية على السواء. وينبغي له بوجه خاص أن يسهم في الجهود المبذولة وطنياً وإقليمياً ودولياً لوضع مجموعة من المؤشرات الإحصائية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات القابلة للمقارنة دولياً وأن ينسق هذه الجهود. وينبغي تصميم هذه الأعمال بحيث تسهم في رصد التقدم المحرز ما بين المرحلتين الأولى والثانية من مؤتمر القمة العالمي لمجتمع المعلومات وفيما بعد ذلك.

الإجراء المتخذ

٦٣- تركز أعمال الأونكتاد المتعلقة بالقياس الإحصائي لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات على استعمال هذه التكنولوجيا في المشاريع في البلدان النامية. وفي عام ٢٠٠٤، أجرى الأونكتاد دراستين استقصائيتين تتصلان بالمؤشرات الإحصائية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وجُمِّعت في إحدى هاتين الدراستين بيانات وبيانات وصفية من المكاتب الوطنية للإحصاءات في نخبة من البلدان النامية بشأن استعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من جانب مؤسسات الأعمال، بينما جُمعت في دراسة استقصائية أخرى معلومات عن استعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من جانب المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم في خمسة من بلدان أمريكا اللاتينية. ونُشرت نتائج كلا الدراستين الاستقصائيتين في *تقرير التجارة الإلكترونية والتنمية لعام ٢٠٠٤*. وتعاون الأونكتاد أيضاً في عملية تقييم عالمية بشأن حالة إحصاءات مجتمع المعلومات في المكاتب الوطنية للإحصاءات (البيانات والبيانات الوصفية)، ستدرَج نتائجها ضمن العملية الخاصة بمؤتمر القمة العالمي لمجتمع المعلومات.

٦٤- واستحدث الأونكتاد موقعاً على شبكة الإنترنت[٢] يعنى بقياس تكنولوجيا المعلومات والاتصالات كمتابعة لاجتماع الخبراء المعني بـ "قياس التجارة الإلكترونية كأداة لتنمية الاقتصاد الرقمي" (جنيف، ٨-١٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣). ويهدف هذا الموقع إلى الإسهام في الأعمال المتعلقة بالقياس الإلكتروني باعتباره مصدر معلومات مباشراً على الإنترنت ومحفلاً للمناقشة مفتوحاً أمام العاملين في هذا المجال بشأن المؤشرات والمنهجيات والإحصاءات المتصلة بمجتمع المعلومات، وكذلك بمتابعة الأنشطة الوطنية والإقليمية والدولية المضطلع بها في ميدان قياس تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

٦٥- وأثناء انعقاد مؤتمر الأونكتاد الحادي عشر، عُقدت جلسة بشأن مؤشرات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتحليل المقارن لنشاط الأعمال الإلكتروني كانت جانباً رئيسياً من الحدث الجانبي الذي نُظم بشأن "تنفيذ خطة عمل مؤتمر القمة العالمي لمجتمع المعلومات: قضايا تتعلق بالتجارة والتنمية" (انظر الفقرة ٥٩ أعلاه). وفضلاً عن ذلك، فإن شراكة دولية ضمت أصحاب مصلحة عديدين تُعنى بقياس تسخير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل التنمية قد أُطلقت أثناء الجلسة العامة الأولى التي عُقدت بشأن "تكنولوجيا المعلومات

والاتصالات كأداة تمكينية للنمو والتنمية والقدرة التنافسية: آثار ذلك على السياسات والإجراءات الوطنية والدولية" (ساو باولو، ١٧ حزيران/يونيه ٢٠٠٤). ومن بين الشركاء الحاليين: الاتحاد الدولي للاتصالات، ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، والأونكتاد، ومعهد الإحصاءات التابع لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)، وأربع لجان إقليمية تابعة للأمم المتحدة (اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، واللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية والكاريبي، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا)، وفرقة عمل الأمم المتحدة المعنية بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والبنك الدولي.

٦٦- وأهداف هذه الشراكة هي: (أ) الوصول إلى مجموعة من المؤشرات الأساسية المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتي يمكن مقارنتها على الصعيد الدولي؛ و(ب) بناء القدرة على إعداد إحصاءات عن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في البلدان النامية؛ و(ج) استحداث قاعدة بيانات عالمية عن المؤشرات الأساسية المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وتهدف الشراكة إلى استيعاب وزيادة تطوير المبادرات المختلفة المتعلقة بتوافر وقياس مؤشرات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على الصعيدين الوطني والدولي. وهي تتيح إطاراً مفتوحاً لتنسيق الأنشطة الحالية والمستقبلية ولإيجاد نهج متناسق ومترابط بشأن تطوير مؤشرات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات عالمياً، وخاصة في البلدان النامية. والمكاتب الوطنية للإحصاءات التابعة للبلدان المتقدمة مدعوة إلى الإسهام في أنشطة هذه الشراكة وإلى تقديم الخبرة الفنية والمشورة إلى المكاتب الوطنية للإحصاءات في البلدان النامية، وإلى نقل المعارف في مجالات مثل المنهجيات وبرامج المسح.

٦٧- وفي إطار الشراكة المعنية بقياس تسخير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل التنمية، استضاف الاتحاد الدولي للاتصالات والأونكتاد، بصورة مشتركة، في ١٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤، جلسة إحاطة إعلامية للوكالات المانحة. وكان الهدف من الاجتماع هو: (أ) إطلاع الوكالات المانحة على الوضع الراهن لبيانات ومؤشرات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ومدى توافرها، وخاصة في البلدان النامية؛ و(ب) عرض قواعد البيانات المتاحة المتعلقة بمؤشرات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بغية توضيح الثغرات والاحتياجات التي يتعين التركيز عليها؛ و(ج) عرض الخطوات التي اتخذها المجتمع الدولي لوضع مجموعة منسقة من المؤشرات في إطار هذه الشراكة؛ و(د) إعمال الفكر في نهج مشترك يستحدثه الشركاء بغية تدعيم قدرة البلدان النامية على إعداد إحصاءات خاصة بمجتمع المعلومات وبالتالي سد ثغرة البيانات في مجتمع المعلومات العالمي.

٦٨- وقدم الأونكتاد إسهامات كبيرة في سلسلة من الاجتماعات الإقليمية بشأن رصد مجتمع المعلومات تُعقد فيما بين أواخر عام ٢٠٠٤ وأوائل عام ٢٠٠٥ ويجري تنظيمها وفقاً لتوصيات مرحلة جنيف من مؤتمر القمة العالمي لمجتمع المعلومات (الفقرة ٢٨ من خطة عمل جنيف والفقرة ٦٨ من تقرير حلقة العمل الإحصائية لهذا المؤتمر المعنية برصد مجتمع المعلومات: البيانات، والقياس، والأساليب).

٦٩- وستجمَّع نتائج هذه الاجتماعات الإقليمية معاً في الاجتماع المواضيعي المتعلق بـ "قياس مجتمع المعلومات" المعقود في إطار هذا المؤتمر (جنيف، ٧-٩ شباط/فبراير ٢٠٠٥)، والذي ينظَّم تحت مظلة الشراكة المعنية بقياس تسخير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل التنمية. وتتمثل أهداف الاجتماع في: (أ) إعداد قائمة موحدة

بالمؤشرات الأساسية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات التي ستقوم جميع البلدان بتجميعها وتنسيقها على الصعيد الدولي؛ و(ب) تحديد احتياجات البلدان النامية إلى المساعدة التقنية بخصوص تجميع المؤشرات الإحصائية من أجل مجتمع المعلومات؛ و(ج) تسليط الأضواء على مدى ملاءمة مؤشرات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وإسهام هذه المؤشرات فيما يتعلق برصد التقدم المحرز نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية؛ و(د) عرض الأعمال الجارية من أجل إنشاء قاعدة بيانات دولية بشأن مؤشرات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وسيسهم هذا الاجتماع إسهاماً رئيسياً في تقييم تنفيذ ومتابعة نتائج مؤتمر القمة العالمي لمجتمع المعلومات، وكذلك في إعداد مرحلة تونس من هذا المؤتمر.

التوصية ١٢

٧٠- ينبغي مواصلة توفير محفل للمناقشة الدولية لقضايا السياسات المتصلة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات ذات الصلة بالتنمية الاقتصادية، وتيسير تبادل الخبرات في ميدان التطبيقات الاقتصادية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وضمان إدراج البعد الإنمائي في المناقشات الدولية المتعلقة بهذه المسائل.

الإجراء المتخذ

٧١- عقب انعقاد المؤتمر الإقليمي للاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية (جنيف ٢٠-٢١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣) والمؤتمر الرفيع المستوى لأمريكا اللاتينية والكاريبي (ريو دي جانيرو، ٢٥-٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣) المعني بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وقضايا التنمية، نظم الأونكتاد عدة أحداث محددة بشأن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وسياسة وممارسات التنمية، كانت ثلاثة أحداث منها تشكل جزءاً من العملية الخاصة بمؤتمر الأونكتاد الحادي عشر. وفيما يتعلق بالإجراءات المتخذة بخصوص المناقشات الدولية التي تُجرى في سياق مؤتمر القمة العالمي لمجتمع المعلومات، انظر الإجراءات الواردة تحت التوصية ١٠.

٧٢- وأثناء مؤتمر الأونكتاد الحادي عشر، حدث ما يلي:

- قامت جلسة مواضيعية تفاعلية عُقدت في ١٧ حزيران/يونيه ٢٠٠٤ بتناول مسألة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات كأداة تمكينية للنمو والتنمية والقدرة التنافسية، وآثار ذلك على السياسات والإجراءات الوطنية والدولية في هذا الصدد. وأكدت هذه الجلسة من جديد أن قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات هو والتجارة التي تتعزز بهذه التكنولوجيا يمكن أن يستفيدا من بيئة تشجع المنافسة المفتوحة والثقة والأمن، وإمكانية العمل على نظم مختلفة والتوحيد القياسي، وتوافر التمويل، بما في ذلك تدفق الاستثمارات الأجنبية والدعم الدولي إلى الداخل عن طريق التعاون الإنمائي. ولتوفير إطار للتنفيذ، أُطلقت شراكة الأونكتاد الحادي عشر المعنية بتسخير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل التنمية وقد حدث ذلك في نهاية الدورة ورحب به المندوبون باعتباره إسهاماً هاماً في المرحلة الثانية من مؤتمر القمة العالمي لمجتمع

المعلومـــات. وتتضمن هذه الشراكة بذل أنشطة في مجالات البرمجيات الحرة والمفتوحة المصدر، والســـياحة الإلكترونـــية، وسياسات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والقياس الإلكتروني ومؤشرات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والتمويل الإلكتروني. وللاطلاع على مزيد من التفاصيل بشأن مبادرة السياحة الإلكترونية، انظر الإجراءات المتخذة الواردة تحت التوصية ١٠. وللاطلاع على مزيد من التفاصيل بشأن القياس الإلكتروني، انظر الإجراءات المتخذة تحت التوصية ١١.

- وقـــام حدث موازٍ عُقد في ١٦ حزيران/يونيه ٢٠٠٤ بتناول مسألة التمويل الإلكتروني المتصل بالـــتجارة مـــن أجـــل المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم. وقد جرت مناقشة بشأن استخدام تكنولوجـــيا المعلومات والاتصالات والتمويل الإلكتروني المستند إلى الإنترنت ونُظم معلومات الائـــتمان الإلكتروني بغية تحسين إمكانية إفادة المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم من التجارة الإلكترونية والتمويل الإلكتروني. وطُرح مقترح نُظِر فيه بعناية وأُقر ويرمي إلى إنشاء فريق عامل لوضع مشروع خطة أنشطة بقصد إقامة شراكة بين القطاعين الخاص والعام في هذا الميدان.

- كمـــا قامت فرقة عمل الأمم المتحدة المعنية بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات هي والأونكتاد بتنظـــيم حدث جانبي عُقد بشأن "تنفيذ خطة عمل مؤتمر القمة العالمي لمجتمع المعلومات: قضايا تتعلق بالتجارة والتنمية" (انظر الإجراءات المتخذة تحت التوصية ١٠).

٧٣- ونُظِّم في جنيف في الفترة من ٢٢ إلى ٢٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤ اجتماع خبراء بشأن الاستعمال المتنامي للبرمجيات الحرة والمفتوحة المصدر وبشأن ما يتصل بذلك من اعتبارات تتعلق بالسياسات والتنمية. وجمع الاجتماع عـــلى صـــعيد واحد بين خبراء من البلدان المتقدمة والبلدان النامية، وصناعة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والمجـــتمع المـــدني، والأوساط الأكاديمية. وركزت المناقشات على السياسات الحكومية المتعلقة بالبرمجيات الحرة والمفتوحة المصدر وآثار هذه البرمجيات على التنمية. وبينما ركز النقاش على مسألة الاستعمال الوطني والمؤسسي لهـــذه الـــبرمجيات، فإنه فتح أيضاً باب مناقشة استعمال هذه البرمجيات داخل منظومة الأمم المتحدة وفي أنشطة الـــتعاون الـــتقني والأنشطة ذات الصلة التي تقوم بها المنظومة. وأكد الاجتماع على ملاءمة الشراكات باعتبارها طريقة فعالة لتنفيذ سياسات تطوير هذه البرامج.

الحواشي

(١) www.empretec.net.

(٢) measuring-ict.unctad.org.

- - - - -